

## ضغوط لخلق مسار أفريقي مواز للمسار الأممي في النزاع حول الصحراء

محمد ماموني العلوي

في قمة مجلس السلم والأمن الأفريقي في 9 مارس الجاري عن صلاحية وأهمية القرار 693 للاتحاد، باعتباره الإطار الوحيد في الاتحاد الأفريقي لمتابعة قضية الصحراء المغربية.

وتم اعتماد قرار الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي رقم 693 في القمة الحادية والثلاثين للاتحاد المنعقدة في يوليو 2018 بالعاصمة الموريتانية نواكشوط، حيث شدد على دعم عمل المنتظم الأممي على إيجاد حل سياسي مقبول من قبل جميع الأطراف لهذا النزاع الإقليمي باعتبار الأمم المتحدة إطارا للبحث عن حل للنزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية.

وأكدت الدبلوماسية المغربية أن القرار يضع قضية الصحراء المغربية في إطارها المناسب المتمثل في الأمم المتحدة، ويمكن بالتالي من تنقية أجواء الاشتغال بالاتحاد الأفريقي وتحسين الاتحاد أمام أي محاولة غير ملائمة للانحراف به عن مسار الوحدة والاندماج.

### مجلس السلم والأمن الأفريقي دعا إلى تعيين مبعوث أفريقي للصحراء المغربية، وهو ما رفضته الرباط بشدة

وعلى المستوى الأممي قال عبدالله بوتدغارت نائب الممثل الدائم في البعثة المغربية الدائمة بجنيف إن "الوفد الجزائري، الوحيد والمزعول في هجومه على المغرب، يعبر عن سوء فهم تام، أو على الأقل قراءة متحيزة لمبدأ تقرير المصير، مدفوعا برغبة مرضية وبحالة من الإنكار والتناقض الوهمية لمعاكسة مصالح المغرب".

وأكد الخبير المغربي في نزاع الصحراء صبري الحو أن "مكاسب وانتصارات الرباط على أكثر من مستوى ستفيد الدبلوماسية المغربية للتخلص من أعباء مناقشة النزاع في كل مناسبة وداخل جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي من هنا وهناك "توجهها للتعاطف مع التشويش الذي تخلقه الجزائر وحلفاؤها ضمانا لرد أي خروقات وتصف بعض موظفي الاتحاد الأفريقي واستقواهم بوظيفتهم ضد المغرب".

وإذان المغرب ما وصفه بـ"التلاعب والاستغلال الذي تعرض له مجلس السلم والأمن ومفوضية الاتحاد الأفريقي، من قبل كينيا وحلفائها الذين قرروا لأسباب أيديولوجية وعقائدية زرع بذور الانقسام والشقاق داخل الاتحاد الأفريقي وفي أفريقيا".

ودعا البيان الختامي لمجلس السلم والأمن إلى القيام بزيارة ميدانية إلى الأقاليم الجنوبية "بأسرع ما يمكن للحصول على معلومات مباشرة عن الوضع".

كما ناشد المجلس الأمين العام للأمم المتحدة أن يطلب من "المستشار القانوني للأمم المتحدة تقديم رأي قانوني حول فتح قنوات اتصال في إقليم الصحراء المغربية"، في إشارة صريحة إلى الخطوات التي قامت بها دول عديدة والتي تتمثل في فتح قنوات اتصال مع الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية تأكيداً على اعترافهم بمغربية الصحراء.



نجاحات المغرب استنفرت خصومه

الرباط - رفض المغرب بشدة السبت معاكسة اختصاصات الأمم المتحدة في ملف الصحراء المغربية بعدما ضغط خصومه، بقيادة الجزائر وجنوب أفريقيا، على مجلس السلم والأمن الأفريقي من أجل توجيه القرارات الأفريقية نحو خلق مسار مواز للمسار الأممي بشأن النزاع حول الصحراء بما يخدم جبهة البوليساريو الانفصالية. وأصدر مجلس السلم والأمن الأفريقي الذي حضرته غالبية وزرائه بياناً ختامياً بشأن القرارات التي اعتمدها في دورته المنعقدة بتاريخ 9 مارس الجاري حول تطورات ملف الصحراء المغربية، تحت ضغوط مارسها الجزائر وجنوب أفريقيا.

ودعا ذلك البيان إلى تعيين مبعوث أفريقي للصحراء المغربية، وهو ما رفضته الرباط بشدة. وفي ندوة صحافية عقب مباحثات أجراها مع وزير الخارجية الغيني إبراهيم خليل كايا، الجمعة، أكد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة أن الأمر يتعلق بـ"حدث غير ذي شأن"، كون "البلاغ هو ثمرة مناورات وخروقات شابت مسطرة المصادقة".

وأشار المسؤول المغربي إلى أن اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي انعقد في التاسع من مارس، بينما صدرت هذه الوثيقة يوم الـ19 من الشهر ذاته، ما يثير العديد من علامات الاستفهام بخصوص سياقه وأهدافه وادعاءه الخفية، مبرزا أن النقاشات أظهرت أن القارة الأفريقية تتبنى موقفا واضحا هو دعم الجهود الأممية بغية إيجاد حل لقضية الصحراء المغربية. ويرى مراقبون أن الرباط نجحت في إفشال المحاولات الرامية إلى إجبار الاتحاد الأفريقي على قيادة جهود موازية لجهود المنتظم الأممي بشأن ملف الصحراء.

واعتبر الخبير في القانون الدولي ونزاع الصحراء صبري الحو في تصريح لـ"العرب" أن "قرار قمة نواكشوط يؤكد بلا أدنى شك خروج ملف الصحراء المغربية من بين يدي موظفي الاتحاد الأفريقي بمن فيهم رؤساء بقية اللجان ومجلس السلم والأمن الأفريقي". واستمع مجلس السلم والأمن إلى "مبعوث الاتحاد الأفريقي الخاص للصحراء، الرئيس الأسبق جواكيم البيرتو تنسيما" الذي كان الاتحاد عينه في عام 2014 عندما كان المغرب غائبا عن الاتحاد ورفضه آنذاك نظرا لمواقفه المؤيدة لجبهة البوليساريو الانفصالية.

ويدافع المغرب عن موقفه بأن الحل السياسي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية يعتبر اختصاصا حصريا لمنظمة الأمم المتحدة، ولا يملك الاتحاد الأفريقي أي سند قانوني أو أساس سياسي أو شرعية معنوية للتدخل في هذا الملف، بأي شكل من الأشكال.

وأوضح ناصر بوريطة أنه "خلال هذه الأيام العشرة عبرت أغلبية المجلس عن رفضها لخصائص المجلس بشكل كتابي، يبدو أنه تم فرض الأمر الواقع وتم تعديل النص"، لافتا إلى أن المغرب يواصل عمله داخل الاتحاد الأفريقي في إطار القرار 693 للاتحاد.

وعبر المغرب عن ارتياحه لكون غالبية الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن ومفوضية الاتحاد الأفريقي ظلت متمسكة بالشرعية والمشروعية، وادفعت

## خيار مقاطعة الانتخابات المبكرة في الجزائر يتمدد تدريجيا

قوى المعارضة الراديكالية تستفيد من الرفض الشعبي للاستحقاق



رفض لأجندة السلطة

يرتبط عنها من إجراءات وتدابير أو مؤسسات تستهدف فرض الأمر الواقع كما حدث مع الانتخابات الرئاسية المنعقدة في ديسمبر 2019، والاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد حيث لم تعد نسبة المشاركة في الأولى سقفت 40 في المئة، و23 في المئة في الثانية.

وصرح الناشط السياسي المعارض ورئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي (غير معتمد) كريم طابو، بأن "جميع القوى السياسية أمام منفرج حاسم وتاريخي، فهي مخيرة بين الاصطفاف في خندق السلطة غير الشرعية، وبين الاصطفاف في خندق الشعب الباحث عن دولة القانون والحريات والديمقراطية".

وساد إجماع في المسيرات الشعبية في الجمعة الـ109 من عمر الحراك الشعبي على أن "الانتخابات لن تحل الأزمة السياسية، وأن الأولوية هي لإرساء قواعد جمهورية حقيقية جديدة بالقطع الكلي مع العهد السابق، ثم الذهاب إلى محطات سياسية تكسر الإرادة الحقيقية للجزائريين"، لكن أنصار السلطة يرون أن "الانتخابات التشريعية هي المحطة المناسبة لإحداث التغيير السلس والشرعي".

يمثله من دلالات سياسية تخدش شرعية المؤسسات التي ستنبثق عنه. وتأتي المؤشرات الجديدة رغم التلميحات التي قدمها الرئيس عبدالمجيد تبون من أجل ضمان "شفافية ونزاهة الاستحقاق" وقطع الطريق على المال السياسي والممارسات السياسية الموروثة عن العهد السابق، وهو ما جسده في تمريض قانون الانتخابات الجديد بمرسوم رئاسي بعد حل المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان).

ويبدو أن تيار المقاطعة المدعوم ببعض قوى المعارضة الراديكالية سيتعزز بموقف شعبي تجلّى من خلال الشعارات الرافضة للانتخابات التي رددت في المسيرات الشعبية التي عرفتها العاصمة وعديد المدن والولايات الجمعة الماضي، حيث ساد إجماع حول وصف الانتخابات بـ"المسرحية".

وردد الآلاف من الجزائريين الجمعة شعارات رافضة للانتخابات النيابية المبكرة كونها "ذر للرماد في العيون"، واعتبروها "مسرحية وأن المشكلة تكمن في الشرعية"، في إشارة إلى رفضهم للمؤسسات التي أفرزها المسار السياسي للسلطة الجديدة وما

ويجب أن يوافق عليها ويحترمها الجميع".

وجاءت رسائل الحزب في أعقاب صدور موقف مقاطع للانتخابات المذكورة من طرف حزب العمال اليساري، وهما الحزبان المنضويان تحت لواء كتلت البديل الديمقراطي المعارض لتتأكد بذلك دلالات الحضور المستمر للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في فعاليات الحراك الشعبي منذ انطلاقه في الثاني والعشرين من فبراير 2019.

وعرج بلعباس في كلمته على أبرز المحطات التي قطعها حزبه منذ انتخابه على رأسه في 2012 خلفا للمؤسس سعيد سعدي، معلنا عدم ترشحه في المؤتمر السادس لحزبه، وعرض مختلف المبادرات التي قدمها حزبه منذ 2012 وصولا إلى التحالفات السياسية في تنسيقية الانتقال الديمقراطي عام 2014، ثم البديل الديمقراطي في 2019 ومشاركته في حراك 22 فبراير.

وكانت السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات قد كشفت عن سحب 39 حزبا سياسيا لوائح الترشيح للانتخابات المذكورة، ويبقى الرقم مرشحا للارتفاع خلال الأيام المقبلة، غير أن هاجس المقاطعة والعزوف يبقى يخيم على الاستحقاق الانتخابي المبكر بكل ما

بدأت دائرة المقاطعين للانتخابات المبكرة في الجزائر تتسع تدريجيا مدعومة بالرفض الشعبي الواسع لأجندة السلطة هناك، حيث المح رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارض إلى عدم خوضه الانتخابات البرلمانية المقررة في يونيو المقبل.

صابر بلدي

الجزائر - مع دخول القوى المنخرطة في المسار الانتخابي في الجزائر في سباق مع الزمن تحسبا لخوض غمار الانتخابات التشريعية المقررة في الثاني عشر يونيو المقبل بدأت دائرة المقاطعة تتوسع تدريجيا، الأمر الذي يعيد سيناريو الاستحقاقات الانتخابية السابقة للاندحار وي طرح مبعوثا مدى شرعية المؤسسات التي ستنبثق عن الانتخابات المذكورة وجوها في حلحلة الأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد منذ أكثر من عامين.

والمح رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارض محسن بلعباس إلى عدم خوض حزبه للانتخابات التشريعية المبكرة وبرر ذلك بـ"المناخ السياسي غير الملائم وعدم استعداد السلطة للتجاوب مع المطالب الشرعية المعبر عنها طيلة أكثر من عامين من احتجاجات الحراك الشعبي".



محمسن بلعباس  
قد لانخوض الانتخابات لأن المناخ السياسي غير ملائم

وذكر محسن بلعباس في كلمته الافتتاحية لأشغال المجلس الوطني للحزب بأن "الرغبة في إعادة بناء الدولة والمجتمع اليوم على انقاض النظام القديم لا يمكن أن تحظى بتأييد المواطن ولا يمكن أن تكون مرادفة لجزائر جديدة".

وشدد المتحدث على "ضرورة الحوار السياسي الشامل لبناء توافق ديمقراطي، وغرس الثقة والتعاون والتجديد السياسي في الحياة المؤسساتية، وأن هذا الحوار يجب أن يتم تنظيمه وتطوره بطريقة تسمح لجميع المشاركين بالمساهمة في صياغة خارطة طريق للخروج من الأزمة".

## الحكومة التونسية تنشر حصيلة رسمية لضحايا ثورة يناير 2011 بعد سنوات من المماطلة

وكان العشرات من الجرحى من بينهم معدون ومن فقدوا أطرافاً قد دخلوا في اعتصام بمقر "الهيئة العامة لمقاومي وشهداء وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية" منذ ديسمبر الماضي من أجل الضغط على الحكومة بهدف نشر القائمة التي تأخر تحديدها منذ 2011.

129 قتيلا و634 جريحا هي الحصيلة الرسمية التي نشرتها الحكومة التونسية لضحايا ثورة يناير 2011

وقال عمر العبدودي أحد الجرحى الذين وردت أسماؤهم في القائمة "قمنا بتعليق الاعتصام وسلمنا المقر للهيئة ولكننا أئذنا الحكومة وأهلنا مدة أسبوعين لإصدار قرارات واضحة ومحددة زمنيا".

وتابع العبدودي الذي يحمل أضرارا في ذراعه اليمنى تحت وطأة الضرب من قبل الشرطة خلال أحداث الثورة "نطالب بمنحنا بطاقات العلاج ومواعيد محددة لاستلام باقي الحقوق، أو أننا سنضطر للعودة إلى الاعتصام".

معتبراً أن "نشرها يهدف إلى تهدئة التوتر الاجتماعي ولا ينصف الضحايا". وتشمل الحصيلة الرسمية الأخيرة فترة الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي شهدت اشتباكات مع قوات الأمن بين 17 ديسمبر 2010 و14 يناير 2011 حين غادر البلاد بن علي إلى السعودية.

وكانت اللجنة التونسية العليا لحقوق الإنسان نشرتها في أكتوبر 2019. وتعكس المماطلة في نشر هذه القائمة في الجريدة الرسمية مشاكل المرحلة الانتقالية، فلعدة سنوات أعادت عودة شخصيات مقربة من النظام القديم إلى السلطة والعديد من المطبات الأخرى عمل العدالة والمصالحة.

وبدأت العشرات من المحاكمات لانتهكات ارتكبت في عهد الدكتاتورية منذ 2018 أمام محاكم خاصة كجزء من العدالة الانتقالية، بما في ذلك العديد من المحاكمات المتعلقة بقتل مظاهرين في 2011.

لكن السلطات عرقلت الوصول إلى الأرشيف أو المتهمين ولم يصدر أي حكم حتى الآن. وقرر معتصمون من جرحى الثورة تعليق الاعتصام السبت مع إصدار الحكومة القائمة الرسمية لضحايا الثورة في الجريدة الرسمية بعد سنوات من الانتظار.

شهداء وجرحى الثورة الإعلان "اعترافا من الدولة بتضحيات الناس من أجل العائدين بن علي.

وصرح الكيلاني بأن المرحلة التالية هي تعويض الضحايا وعائلاتهم.

وتمهد هذه الخطوة أيضا لطعون إدارية لحوالي 1500 شخص يعتبرون أنفسهم مستبعدين خطأ من القائمة. وكان تقرير

أولى في 2012 أشار إلى مقتل 338 شخصا وجرح 2147 آخرين.

لكن سفيران الفرانكي المتحدث باسم جمعية "الأوفياء" الذي فقد شقيقه في أحداث الثورة رأى أن "هذه القائمة لا معنى لها لأنها ليست نتيجة تحقيقات أو محاكمات تسمح بكشف الملابس"،

تونس - أعلنت الحكومة التونسية أخيرا حصيلة رسمية لضحايا ثورة يناير 2011 بلغت 129 قتيلا و634 جريحا، في خطوة وصفها هيئة مستقلة بأنها "إشارة قوية" إلى

التحول الديمقراطي في البلد العربي الذي يشهد أزمتا متصاعدة دون أن يقوض ذلك الانتقال الديمقراطي. ونشرت

الحصيلة التي كانت أسر الضحايا تطالب بها منذ فترة طويلة مساء الجمعة عشية الذكرى الخامسة والستين لاستقلال تونس عن الاستعمار الفرنسي في العام 1956.

واعتبر عبدالرزاق الكيلاني رئيس الهيئة العامة

